

رفيق يونس المصري

" أحكام بيع وشراء حلي الذهب والفضة "

جدة : مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الاقتصاد الإسلامي

المجلد ٩، (١٤١٧هـ/١٩٩٧م)، ص ٣٧-٦٨

تعليق : علي أحمد السالوس

أستاذ الفقه والأصول بكلية الشريعة - جامعة قطر

خبير في الفقه والاقتصاد بمجمع الفقه الإسلامي

الحمد لله تعالى كما ينبغي لجلال وجهه وعز سلطانه، والصلاة والسلام على رسوله خير البشر، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه واتبع سنته إلى يوم الدين .

نظراً لكون البحث في مجموعته يستند إلى زلات العلماء عند مخالفة النص، أحب أن أبدأ بكلام للإمام الشافعي رحمته الله، ذكره بعد أن نقل قضاء عمر في دية الأصابع، ثم ترك ذلك بعد أن ثبت قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلاف ما قضى عمر .

قال الشافعي : " وفي الحديث دلالتان : أحدهما : قبول الخبر [عن رسول الله صلى الله عليه وسلم]، والآخر : أن يقبل الخبر في الوقت الذي يثبت فيه، وإن لم يمض عمل من الأئمة بمثل الخبر الذي قبلوا. ودلالة على أنه لو مضى أيضاً عمل من أحد من الأئمة، ثم وجد خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم يخالف عمله، لترك عمله لخبر رسول الله . ودلالة على أن حديث رسول الله يثبت بنفسه، لا بعمل غيره بعده . ولم يقل المسلمون قد عمل فينا عمر بخلاف هذا بين المهاجرين والأنصار، ولم تذكروا أنتم أن عندكم

خلافه ولا غيركم، بل صاروا إلى ما وجب عليهم من قبول الخبر عن رسول الله، وترك كل عمل مخالفه . ولو بلغ عمر هذا صار إليه، إن شاء الله، كما صار إلى غيره فيما بلغه عن رسول الله، بتقواه الله، وتأديته الواجب عليه في اتباع أمر رسول الله، وعلمه بأن ليس لأحد مع رسول الله أمر، وأن طاعة الله في اتباع أمر رسول الله" (١).

وقال ابن تيمية :

"وليس لأحد أن يتبع زلات العلماء، كما ليس له أن يتكلم في أهل العلم والإيمان إلا بما هم له أهل، فإن الله تعالى عفا للمؤمنين عما أخطأوا كما قال تعالى: ﴿ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا﴾، قال الله: قد فعلت. وأمرنا أن نتبع ما أنزل إلينا من ربنا ولا نتبع من دونه أولياء، وأمرنا أن لا نطيع مخلوقاً في معصية الخالق، ونستغفر لإخواننا الذين سبقونا بالإيمان فنقول: ﴿ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان...﴾ الآية [سورة الحشر]. وهذا أمر واجب على المسلمين في كل ما كان يشبه هذا من الأمور" (٢).

هذا والملاحظ أن الدكتور رفيق في بحثه بصفة عامة ذكر زلات العلماء لتبعتها لا لنستغفر لمن وقع في هذه الزلات خلافاً لما بينه شيخ الإسلام .

بعد هذه النظرة الكلية للبحث نأتي إلى التفصيل.

الإعراض عن النصوص واتباع زلات العلماء

تحت عنوان "بعض النصوص الشرعية في الربا"، ص ٤٠ ذكر الآية الكريمة ٢٧٥ من سورة البقرة، وهي أول آيات الربا فيها، وتستمر الآيات إلى ٢٨٠، ومن تدبر هذه الآيات الستة لفرع من الاقتراب من شبهة الربا فضلاً عن الربا نفسه .

وبعد الآية الكريمة ذكر حديثين شريفيين : أحدهما حديث الأصناف الستة، وفقهه واضح

جلي، فلا فضل ولا نسيئة في الجنس الواحد، ولا نسيئة في الجنسين .

(١) انظر الرسالة، ص ٤٢٢-٤٢٦، وقرأ في الحاشية تعليق الشيخ أحمد شاكر، وتخرجه للروايات. وراجع

كتايب قصة المحجوم على السنة، وقرأ فيه فصل : السنة وحج، واعتصام السلف بالسنة، ص ١٠-١٧ .

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام، ٣٢ / ٢٣٨ : ٢٣٩ .

ونقل من صحيح مسلم أيضا أحد أحاديث قلادة يوم خيبر، وفيه قول الرسول ﷺ: "لا تبايع حتى تفصل". وأحب أن أذكر هنا الحديث السابق لهذا الحديث في صحيح مسلم، ونصه هو:

أتى رسول الله ﷺ، وهو بخيبر، بقلادة فيها خرز الذهب وهي من المغام تبايع. فأمر رسول الله ﷺ بالذهب الذي في القلادة فترع وحده. ثم قال لهم رسول الله ﷺ: "الذهب بالذهب وزناً بوزن".

ومن المعلوم أن القلادة من الحلي وليست من النقود، والأحاديث الصحيحة الصريحة كثيرة، ولا تغيب عن الدكتور رفيع، فلماذا أعرض عنها ولجأ إلى زلات العلماء؟

سؤال غير صحيح في العلة

ما المقصود بالذهب والفضة في أحاديث الربا؟

هذا السؤال عنوان في ص ٤١، وأجاب صديقنا: اختلف العلماء في ذلك، وأول مراجعه المجموع للنووي، والنووي لم يجب عن هذا السؤال في المجموع، وإنما أجاب عنه في شرحه لأحاديث الربا في صحيح مسلم.

قال النووي شارحاً قوله ﷺ: "لا تبيعوا الذهب بالذهب، ولا السورق بالورق، إلا سواء بسواء". قال العلماء: هذا يتناول جميع أنواع الذهب والورق من جيد ورديء، وصحيح ومكسور، وحلي وتبر، وغير ذلك، وسواء الخالص والمخلوط بغيره، وهذا كله مجمع عليه^(٣).

وفي المجموع قال: حديث عبادة ؓ رواه مسلم، وأجمع المسلمون على تحريم الربا في هذه الأعيان الستة المنصوص عليها، واختلفوا فيما سواها. وبين النووي الاختلاف، ومما قاله: فأما الذهب والفضة فالعلة عند الشافعي فيهما كونهما جنس الأثمان غالباً. وهذه علة قاصرة عليهما لا تتعداهما... الخ^(٤).

إذن الأمة لم تختلف في المقصود بالذهب والفضة في أحاديث الربا، وإنما اختلف العلماء فيما يلحق بهما وما لا يلحق. وصديقنا عندما أخذ يبين اختلاف العلماء ذكر ما يلحق بهما وما لا يلحق فقط، لكن السؤال عن التعليل لا يكون بهذه الصيغة، فلو أن الاختلاف في المقصود بالذهب والفضة لوجدنا من العلماء من يجعل المقصود ذهباً دون ذهب، وفضة دون فضة، وهذا خلاف المجمع عليه سوى من وقع في الزلات.

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي، ١٤/٦.

(٤) انظر المجموع، للنووي، ٣٩٢/٩ - ٣٩٥.

المعاصرون والأئمة والأعلام

التفاضل لأجل الصنعة : (ص ٤٢)، تحت هذا العنوان قال صديقنا : أجاز ذلك بعض العلماء.

قلت : زلة معاوية - رضي الله عنه - معروفة، ولكن لا يجوز أن ينسب ذلك لمالك، فكونه يجيز إعطاء أجرة لضرب النقود عند الضرورة لا يعني أنه يجيز التفاضل لأجل الصنعة، ثم إعطاء الفضة لضربها، وإعطاء أجر الضرب، ليس فيه تفاضل لأجل الصنعة، فالإجارة عقد آخر. وأجاز ذلك بعض الفقهاء كما جاء فيما نقله عن ابن قدامة، وهذا أحد الحلول والمخارج التي لا تصطدم بالنص، فيعطي التاجر ذهبه أو فضته لمن يصنعها، ويعطيه أجر الصناعة.

ولا أجد مبرراً لأن يذكر هنا الشيخ عبد الله بن منيع حفظه الله ورعاه، فالشيخ عضو هيئة كبار العلماء في السعودية وخالف الهيئة، وقدم بحثه لجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي وخرج على قرار الجمع الذي سيأتي ذكره، ولا أريد أن أزيد على ذلك، ولكن يكفي أن أقول: إن استدللنا بأقوال علماء العصر وعلى الأخص المجترئين على الفتيا، لما كاد يبقى من الحرام شيء إلا أحل، ويشهد على ذلك كتابي "أجرؤكم على الفتيا أجرؤكم على النار"، وبعده خرجت فتوى تحريم عمل البنوك الإسلامية، ووجوب اتباع نظام تحديد الفائدة في عمل البنوك! فالحال هو البنوك الربوية! والقائل وظيفته العلمية أكبر بكثير جداً من الشيخ ابن منيع.

براءة ابن تيمية مما نسب إليه

ذكر الدكتور رفيق أن في هذه الدراسة يتم التركيز على رأي الإمامين ابن تيمية وابن القيم، اللذين أجازا التفاضل والتأجيل، وأقف هنا مع صديقنا عند رأي ابن تيمية، ثم أنتقل إلى ابن القيم. وبادئ ذي بدء أحب أن أقرر أن ابن تيمية لم يشتهر بهذه الزلة، ولو كان قد وقع فيها لكانت أكثر شهرة وذبوحاً من ابن القيم الذي اشتهر بزلتين هذه إحداهما .

اعتمد صديقنا على ما نقله البعلبي في الاختيارات الفقهية في عبارة مقتضبة، ولم يذكر لنا دليلاً واحداً استدل به ابن تيمية لتبرير خروجه على النص والإجماع، وما عهدنا ابن تيمية يخالف مرة بعض الأئمة الأعلام إلا أفاض في الاستدلال لرأيه، وناقش المخالفين، وكل مخالفته ليس منها ما وصل إلى هذه الزلة، فكيف إذن قال الرأي بهذه الجسامة من المخالفة ثم سكت ولم ينطق!؟

من العجیب الغریب أن صدیقنا لم یعتمد علی کتب ابن تیمیة هو نفسه، و بحمد الله تعالی لم تحرق و لم تفقد، و موجودة ميسرة بين أيدي المسلمين، لا يشك أحد في صحة نسبتها له، و عندما ذکر ببعض ما جاء فيها كان موقفه أكثر غرابة!

بعد هذا أبدأ في النظر إلى محاولته إثبات صحة نسبة رأي ابن تیمیة (ص ۴۵): بدأ أولاً بذكر نص كتاب الاختيارات الذي نقله البعلبي، وهذا نفسه يحتاج إلى إثبات صحة نسبته إلى ابن تیمیة، و القرائن تدل علی أن هذا ليس صحيح بالنسبة له كما أشرت من قبل، و سيأتي تأكيد هذا.

ثم ذكر نص كتاب إعلام الموقعين الذي يثبت رأي ابن القيم، و لا أدري كيف يستدل به علی إثبات صحة نسبة رأي ابن تیمیة؟! بل أراه علی العكس من ذلك، فلو كان هذا رأي شيخ الإسلام لذكره ابن القيم، و ذكر أدلة شيخه، و أيد كلامه به. فعدم ذكر ابن القيم اسم شيخه هنا يدل علی أنه لم يقل به.

و ذكر بعد ذلك نص كتاب المقنع لابن قدامة، و لن أقف عند هذا النص، و أظن أن هذا سهو من صدیقنا، فابن قدامة مات قبل ولادة ابن تیمیة، و ليس العكس.

و الذي يستحق أن نقف عنده طويلاً هو نص كتاب الفروع لابن مفلح، تلميذ شيخ الإسلام، الذي كان رصيفه ابن قيم يرجع إليه في اختيارات شيخهما ابن تیمیة.

و قال ابن القيم :

"ما تحت قبة الفلك أعلم بمذهب الإمام أحمد من ابن مفلح".

و قال ابن عبد الهادي في الجوهر المنضد :

"و يقال : أفقه أصحاب الشيخ ابن تیمیة: ابن مفلح، صاحب الفروع، و أعلمهم بالحديث...

الحج^(۵).

و إذا كان ابن القيم - مع علمه و فضله - يرجع إلى ابن مفلح في اختيارات شيخهما ابن تیمیة، فقولته في الاختيارات تطمئن إليه النفس، و يرجح إذا تعارض مع قول غيره.

و نص كتاب الفروع الذي نقله الدكتور المصري هو:

"و جوز شيخنا بيع المصوغ المباح بقيمته حالاً، و كذا نساءً، ما لم يقصد كونه ثمناً".

(۵) بكر بن عبد الله أبو زيد، المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل، ۲/ ۷۵۴ و ۷۵۵.

وفي النص لم يأت ذكر للذهب ولا للفضة، ولكن جاءت كلمة "المصوغ"، وأعتقد أن الأولى، إن لم يكن الواجب، أن يذكر ما قبل العبارة حتى نعرف ماذا أراد ابن مفلح، وعم يتحدث؟ وكذلك ما يتصل بالعبارة بعدها. ولذلك أستأذن في نقل كلام ابن مفلح من بداية حديثه عن علة النقدين.

قال ابن مفلح:

"العلة في النقدين الثمنية، وهي علة قاصرة لا يصلح التعليل بها في اختيار الأكثر، ونقضت طردًا بالفلوس، لأنها أثمان، وعكسًا بالخلي. وأجيب لعدم النقدية الغالبة، قال في الانتصار: ثم يجب أن يقولوا إذا نفقت حتى لا يتعامل إلا بها أن فيها الربا، لكونها ثمنًا غالبًا. وقال في التمهيد: إن من فوائدها أنه ربما حدث جنس آخر ثمنًا، فتكون تلك علته، فتباع بيضة بيضة وبيضتين، وخياراة ويطيخة ورمانة بمثلها، ونحوه، نص عليه، قال: لأنه ليس مكيلًا ولا موزونًا. ونقل مهنا وغيره أنه كره بيضة بيضة وقال: لا يصلح إلا وزنًا بوزن، لأنه طعام، وجوز شيخنا بيع المصوغ المباح بقيمته حالاً، وكذا نساء ما لم يقصد كونها ثمنًا، وإنما خرج عن القوت بالصنعة كمنشا فليس بربوي، وإلا فجنس بنفسه، فيباع خبز بهريسة"^(٦).

من هذا النص تبين لنا أن الحلبي ليست ثمنًا، وهي مع الأصل المقيس عليه وهو النقدان، والاعتراض والرد عليه ليس على حكم الحلبي الثابت بالنص، وإنما على القول بأن العلة الثمنية، والحلبي ليست ثمنًا.

والحديث عن فوائد العلة القاصرة أنه ربما حدث جنس آخر يجعل ثمنًا، فتكون هذه علته، أي أن الجنس الآخر لم يكن ثمنًا، غير أنه جعل ثمنًا، وهذا على اعتبار أن النقود مردها إلى الاصطلاح. وضرب أمثلة لهذا الجنس الآخر، والأمثلة كلها من الطعام، وقال بعد هذه الأمثلة: "وجوز شيخنا بيع المصوغ المباح بقيمته حالاً، وكذا نساء ما لم يقصد كونها ثمنًا"، وبين سبب هذا بقوله: "وإنما خرج عن القوت بالصنعة كمنشا فليس بربوي، وإلا فجنس بنفسه فيباع خبز بهريسة".

(٦) ابن مفلح، كتاب الفروع . ١٤٨/٤ - ١٤٩ .

فلا ذکر للذهب والفضة، وإنما الحديث عن أنواع من الطعام عندما تجعل ثمنًا، وعندما يصنع كالنشا فلا يكون قوتًا، فيخرج من الأموال الربوية إلا إذا قصد أن يكون ثمنًا فيكون هذا المصنوع من الأموال الربوية.

إذن كلمة "المصوغ" في العبارة التي نقلها ما علاقتها بالطعام عندما يكون ثمنًا؟

ولذلك في الطبعة الأولى كلمة "المصنوع" بدلاً من "المصوغ"^(٧)، وهذا هو الذي يتفق مع الحديث عن الطعام، ومع العبارة التي تليها وهي "وإنما خرج عن القوت بالصنعة". فكلمة المصوغ إذن من أخطاء الكتابة.

وعبارة "ما لم يقصد كونها ثمنًا" تنطبق على المصنوع من الطعام، فلا يكون ثمنًا إلا بالقصد، ولا ينطبق هذا على الذهب والفضة".

وفي هامش مخطوط الأزهر بعد كلمة القوت: "وكذا في الاختيارات"^(٨).

ومعنى هذا أن اختيار ابن تيمية الذي ذكره تلميذه ابن مفلح هو أن القوت المصنوع ليس من الأموال الربوية، فيجوز بيعه بقيمته حالاً، وكذا نساء، ما لم يقصد كونه ثمنًا.

فعلى السيد البعلبي أن يصحح ما ذكر من الاختيارات الفقهية لابن تيمية وعلى صديقنا أن يرجع إلى ما ظهر من الحق، فالحق أحق أن يتبع .

ونقل أحد المحكمين من مجموع فتاوى شيخ الإسلام جواباً عن سؤالين، أحدهما عن بيع أسورة ذهب إلى أجل معين، والآخر عن بيع الحياصة، وجواب كل منهما يهدم ما ذكره البعلبي، وأثبت صديقنا هذا النقل في ص ٤٦، وعقب عليه .

وقبل النظر في التعقيب أضيف بعض ما جاء في مجموع الفتاوى .

قال ابن تيمية:

"إذا بيعت الفضة المصنوعة بفضة أكثر منها لأجل الصناعة لم يجز"^(٩).

(٧) المرجع السابق، حاشية ص ١٤٩، ج ٤ .

(٨) الموضع والمرجع السابق .

(٩) مجموع الفتاوى، ٤٦٤/٢٩ .

وقال في موضع آخر:

"إذا بيعت الفضة المصنوعة بفضة أكثر منها لم يجز"^(١٠) انتهى .

هاتان العبارتان كل منهما نص في الموضوع، ظاهر واضح جلي، إلى جانب أسورة الذهب والحياصة. فماذا قال في التعقيب؟

قال: يبدو لي أن هذا الرأي لابن تيمية رأيه القديم المنسوخ.

قلت: وهل ابن تيمية له رأي قديم ورأي جديد كالشافعي مثلاً؟

وهل مجموع فتاواه نسخت؟! وعلينا أن نبحث عن فتاواه الناسخة عند البعلبي في

الاختيارات؟!!

وقال صديقنا بعد ذلك: وهو فيه ناقل لأراء العلماء، وأن رأيه الآخر هو رأيه الشخصي

المعتمد كما أظهرته كتب المذهب ... الخ.

قلت : كيف يفتي بآراء العلماء مخالفاً رأيه ولا يذكر رأيه ولا يدافع عنه؟ هل هذا هو ابن

تيمية الذي عرفناه ؟

ثم هو في جوابه ذكر أنه باتفاق الأئمة، فهل خرج على هذا الاتفاق؟ وهل يفتي المسلمون بأن

شيئاً ما حرام لا يجوز، وهو يرى أنه حلال جائز ؟

ثم أخبرنا يا دكتور: كتاب مجموع فتاواه أمنسوخ هو؟ أم أفتى؟ بآراء غيره؟ ورأيه الشخصي

المعتمد علينا أن نبحث عنه في كتب غيره أو عند السيد البعلبي؟

على كل حال ما سبق فيه ما يكفي ويغني لبيان خطأ مثل هذا التعقيب، ولا أريد أن أذكر

كلمة تجرح صديقنا وتؤلمه.

بعد القول السابق قال الدكتور رفيق:

اعترض أحد المحكمين قائلاً: "إن تعليل النهي عن بيع الذهب بالذهب، والفضة بالفضة،

بالثمنية، إن جرى استعمالها كسلع يجل في بيع أحدهما بجنسه، وبغير جنسه، وبالنقود الورقية:

النساء والتفاضل، كسائر الأموال غير الربوية، إنما هو تعليل بعلة تعود على أصلها بالإبطال، وذلك

ممتنع في باب تعليل الأحكام".

(١٠) الموضوع والمرجع السابق .

ورد صدیقنا هنا بقوله:

"إن الأصل هنا هو الذهب والفضة، والعلة هي الثمنية، فلا أدري كيف تعود هذه العلة على أصلها بالإبطال؟ إذا عللنا الذهب بالثمنية، فليس من المعقول أن نستمر في القول بأن الذهب ذهب، بل إن الذهب ثمن، والقول بأن الذهب ثمن ليس من شأنه العود على النص أو الأصل بالإبطال".

والواقع أن كلام المحكم كلام علمي دقيق، يفهمه أهل الاختصاص في أصول الفقه، ولتيسير عبارة المحكم أقول:

إن البحث عن العلة إنما هو للإلحاق بالأصل، وليس للحكم على الأصل. فالأصل ثابت بالنص فحكم الأصل لا يحتاج إلى تعليل، وإنما التعليل للإلحاق. فإذا لم نجد العلة في الأصل فليس معنى هذا أن يبطل الحكم الشرعي الثابت بالنص للأصل، وذلك كما قال المحكم ممتنع في باب تعليل الأحكام.

ومن المعلوم أن الحلبي ثبت حكمها بالنص، مع أنها ليست ثمنًا، وهذا مما أخذ على التعليل بالثمنية كما سبق في المنقول من كتاب الفروع.

وقول صدیقنا: "إذا عللنا الذهب بالثمنية، فليس من المعقول أن نستمر في القول بأن الذهب ذهب"، هذا القول غير علمي، يخالف ما عرف من تعليل الأحكام في أصول الفقه. ومن الخطأ الجسيم أن نجعل البحث عن العلة للحكم على الأصل، وسريان العمل بالنص، فنبقى الحكم للمقيس، وهي في عصرنا النقود الورقية، ونزاع الحكم من الذهب والفضة، وببطل النص. وللأسف الشديد أن الدكتور وقع في هذا الخطأ، ولذلك وقفت وقفة سابقة عند قوله في ص ٤١: ما المقصود بالذهب والفضة في أحاديث الربا؟

رأي ابن القيم ومناقشته

أحاديث القلادة وتمر خبير

بعد الانتهاء من بيان رأي ابن تيمية الذي لا يتعارض مع نص أو إجماع، وإثبات أنه لم يقع في الزلة التي نسبها إليه هذا البحث، نأتي إلى رأي ابن القيم في أعلام الموقعين. والدكتور نقله بعد حذف اليسير، لكن أردت أن أرجع إلى الأصل حتى أناقشه.

بعد القراءة، والنظر فيما ساقه من الأدلة، وجدت أن أقوال ابن القيم تتعارض مع أحاديث القلادة، وتمر خبير. ولذلك نذكر أولاً هذه الأحاديث، ثم نناقشه في ضوءها .

في كتاب المساقاة من صحيح مسلم، يوجد باب "بيع القلادة فيها حرز وذهب"، وتحت الباب خمسة أحاديث، ذكر الدكتور أحدها، وأشارت إليه من قبل، وذكرت الحديث الأول في الباب، وفيه:

فأمر رسول الله ﷺ بالذهب الذي في القلادة فنزع وحده، ثم قال لهم رسول الله ﷺ: "الذهب بالذهب وزناً بوزن".

وفي الحديث الآخر: "لا تباع حتى تفصل".

وأضيف إلى الحديثين الحديث التالي:

... عن حنش أنه قال: كنا مع فضالة بن عبيد في غزوة، فطارت لي ولأصحابي قلادة فيها ذهب وورق وجوهر، فأردت أن أشتريها، فسألت فضالة بن عبيد فقال: انزع ذهبها فاجعله في كفة، واجعل ذهبك في كفة، ثم لا تأخذن إلا مثلاً بمثل، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يأخذن إلا مثلاً بمثل".

وفي كتاب البيوع من سنن النسائي، باب: "بيع القلادة فيها الحرز والذهب بالذهب"^(١١)، وفيه: "لا تباع حتى تفصل".

وفي حديث آخر: .. عن فضالة بن عبيد قال: أصبت يوم خبير قلادة فيها ذهب وخرز، فأردت أن أبيعها فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال: "افصل بعضها من بعض، ثم بعها".

وفي كتاب البيوع من صحيح البخاري، باب: "إذا أراد بيع تمر بتمر خير منه"، وفيه: ... أن رسول الله ﷺ استعمل رجلاً على خبير، فجاءه بتمر جنيب، فقال رسول الله ﷺ: "أكل تمر خبير هكذا؟ قال: لا والله يا رسول الله، إنا لناخذ الصاع من هذا بالصاعين، والصاعين بالثلاثة. فقال رسول الله ﷺ: لا تفعل، بع الجمع بالدرهم، ثم ابتع بالدرهم جنياً".

قال الحافظ: قوله "باب إذا أراد بيع تمر بتمر خير منه": أي ما يصنع ليسلم من الربا؟^(١٢).

(١١) أبو غده، عبدالفتاح، سنن النسائي، ج٧، ص ٢٧٩ .

(١٢) ابن حجر، فتح الباري، ٤/٤٠٠ .

وفي كتاب المساقاة من صحيح مسلم، باب "بيع الطعام مثلاً بمثل" (۱۳)، روى الحديث السابق، وفيه : لا تفعلوا، ولكن مثلاً بمثل . أو يبعوا هذا واشتروا بثمنه من هذا، وكذلك الميزان.

وفي رواية : جاء بلال بتمر برني، فقال له رسول الله ﷺ : "من أين هذا ؟" فقال بلال: تمر، كان عندنا رديء فبعته صاعين بصاع، لمطعم النبي ﷺ ، فقال رسول الله عند ذلك: "أوه. عين الربا. لا تفعل، ولكن إذا أردت أن تشتري التمر فبعه ببيع آخر، ثم اشتر به".

وفي رواية : ... فقال له النبي ﷺ : "ويلك! أربيت. إذا أردت ذلك فبع تمرك بسبعة، ثم اشتر بسبعتك أي تمر شئت".

هذه هي بعض الأحاديث الصحيحة التي رأيت أن فيها ما يكفي، فلننظر بعد ذلك ماذا قال ابن القيم تأييداً لرأيه.

رأي ابن القيم

قال رحمه الله تعالى رحمة واسعة وغفر له : (۱۴)

۱- إن كانت الصياغة مباحة كخاتم الفضة وحلية النساء، وما أبيع من حلية السلاح وغيرها، فالعاقل لا يبيع هذه بوزنها من جنسها، فإنه سفه وإضاعة للصناعة.

۲- فلم يبق إلا أن يقال : لا يجوز بيعها بجنسها البتة، بل يبيعها بجنس آخر، وفي هذا من الحرج والعسر والمشقة ما تنفيه الشريعة .

۳- وتكليف الاستصناع لكل من احتاج إليه إما متعذر أو متعسر، والحيل باطلة في الشرع.

۴- فلم يبق إلا جواز بيعه كما تباع السلع، فلو لم يجز بالدراهم فسدت مصالح الناس، والنصوص الواردة عن النبي ﷺ ليس فيها ما هو صريح في المنع، وغايتها أن تكون عامة أو مطلقة، ولا ينكر تخصيص العام، وتقييد المطلق بالقياس الجلي.

۵- الحلية المباحة صارت بالصناعة المباحة من جنس الثياب والسلع، لا من جنس الأثمان، ولهذا لم تجب فيها الزكاة، فلا يجري الربا بينها وبين الأثمان .

(۱۳) صحيح مسلم بشرح النووي .
(۱۴) راجع إعلام الموقعين، ۲/ ۳۵ - ۱۴۱ .

٦- ومن المعلوم بالضرورة أنه كان يعطيها للمحاييج ويعلم أنهم يبيعونها، ومعلوم قطعاً أنها لا تباع بوزنها، فإنه سفه ...

٧- لا يعرف عن أحد من الصحابة أنه نهى أن يباع الحلبي إلا بغير جنسه أو بوزنه.

٨- ينبغي أن يباح بيع الحلبي المصوغة صياغة مباحة بأكثر من وزنها، لأن الحاجة تدعو إلى ذلك.

هذه ثمان عبارات اخترتها من كلام ابن القيم، أرى أنها أهم ما استدل به، ورقمتها حتى أناقشها رقماً رقماً دون حاجة إلى إعادة العبارة .

بيان الزلة

١- الاستدلال هنا عقلي، ومثل هذا الاستدلال يمكن أن يقال في بيع التمر الجيد بالرديء، ونرى في عصرنا أن أنواعاً من التمر قيمتها عشرات أضعاف أنواع أخرى، فلو بيعت بوزنها من جنسها، فإنه سفه وإضاعة للمال، ومع ذلك فكل زيادة هنا تكون من الربا المحرم كما بين الرسول ﷺ . وأشارت إلى مثل هذا الخطأ في بداية التعليق .

٢- هذا ما أثبتته الشريعة لا ما تنفيه، وهو ما علمنا إياه الرسول ﷺ عندما أمر ببيع التمر غير الجيد بثمان أو بسبعة، ثم شراء التمر الجيد . ومثل هذا التصرف يكون في كل الأموال الربوية.

٣- المخارج الشرعية ليست من الحيل الباطلة، فالاستصناع أحد هذه المخارج، فإما أن يبيع بغير جنسه، أو يلجأ إلى الاستصناع .

٤- سبحان الله! كيف غاب عن العلامة الفذ ابن القيم النصوص الصحيحة الصريحة الواردة في الحلبي؟!

٥- زكاة الحلبي من المسائل الخلافية، وهذا ليس دليلاً معتبراً على إخراج الحلبي من الأصناف الستة، فالنصوص الصحيحة الصريحة وردت في الذهب مطلقاً، وفي الدنانير، وفي الحلبي، وفي المصوغ، فلا بد من التسليم بدرء تعارضها مع العقل .

٦- بل المعلوم قطعاً أنها لم تكن تباع بأكثر من وزنها، فإما أن تباع بوزنها من الدنانير، أو يُشترى بها ما يحتاجون إليه من السلع أو غيرها .

٧- بعد قول الرسول ﷺ هل نحتاج إلى قول أحد؟

ومع ذلك ذكر من قبل قول فضالة بن عبيد رضي الله عنه، عندما سئل عن بيع قلادة فيها ذهب وورق وجوهر.

۸- والحاجة تدعو إلى استباحة معظم الحرام، فهل يباح؟!؟

عذر ابن القيم

هذا ما بدا لي والله أعلم، ولعل ابن القيم وقع في هذه الزلة -غفر الله له- لأنه لم ينتبه إلى أحاديث الحلي، وما هو مصوغ، وإلى مغزى ما علمنا إياه الرسول ﷺ في حديث تمر خبير. وظن أن رأيه هذا فيه تيسير على المسلمين، وتحقيق مصالح راجحة، فبذل ما استطاع من أجل حاجات المسلمين ومصالحهم، ولذلك فإننا نسأل الله سبحانه وتعالى أن يغفر له عظيم المغفرة، وأن يجزيه خير الجزاء على نيته ومقصده.

ولولا أنني لا أريد ذكر الأسماء لذكرت من خيرة علماء العصر من أباح الربا الحلي، القطعي التحريم، بقول ساقط لا يقوى بنفسه ولا غيره، وكان هدفه التيسير ورفع الحرج عن مسلمي الغرب!

ملاحظات أخيرة

بعد بيان رأى ابن تيمية الثابت الصريح، وخطأ من نسب إليه غير ذلك، وبعد بيان زلة ابن القيم -وما أقل زلاته- التي تتعارض مع النص، والتي توجب علينا الاستغفار له وليس اتباعه، لم يعد البحث يحتاج إلى المزيد من المناقشة، ولكن أبادي بعض الملاحظات السريعة:

۱- قال في ص ۴۹: وفي قرار لجمع الفقه الإسلامي بجدة: "تجوز المبادلة بين مقدار من الذهب ومقدار أقل منه مضموم إليه جنس آخر، وذلك على اعتبار أن الزيادة في أحد العوضين مقابلة بالجنس الآخر في العوض الآخر".

قلت: هذه المسألة هي المعروفة في الفقه بمسألة "مد عجوة"، والخلاف فيها معلوم مشهور، والجمع هنا رجح رأي المحيذين لما ظهر له من الأدلة، ولكن في القرار نفسه، وهو بشأن تجارة الذهب، قرر قبل هذه الفقرة ما يأتي:

"أ- يجوز شراء الذهب والفضة بالشيكات المصدقة، على أن يتم التقابض بالجلس.

ب- تأكيد ما ذهب إليه عامة الفقهاء من عدم جواز مبادلة الذهب المصوغ بذهب مصوغ أكثر مقداراً منه، لأنه لا عبرة في مبادلة الذهب بالذهب بالجودة أو الصياغة.

لذا يرى المجمع عدم الحاجة للنظر في هذه المسألة مراعاة لكون هذه المسألة لم يبق لها مجال في التطبيق العملي، لعدم التعامل بالعمالات الذهبية بعد حلول العمالات الورقية محلها، وهي إذا قوبلت بالذهب تعتبر جنساً آخر".

هذا هو قرار المجمع، وهو يتعلق بموضوع البحث، فربما كان من اللازم أن يذكر حتى يكون المسلم على بينة، وحتى يقرر : أختار رأي المجمع أم رأي الدكتور رفيق ؟ وإذا كان لابن القيم عذر في عصر النقود الذهبية والفضية فما العذر في اتباع زلته في عصر النقود الورقية ؟!

٢- في ص ٥٥، وتحت عنوان "حلي الذهب والفضة : هل هي سلع أم أثمان ؟ وهل خرجت بالصناعة عن الأموال الربوية ؟" قال الدكتور رفيق : " يرى بعض العلماء أن الربوي، بالصناعة، يخرج عن كونه ربوياً، فالذهب والفضة يصبحان بالصياغة سلعة، ولا يقيان أثماناً (نقوداً).

واستدل بقول ابن رشد، وقول ابن مفلح، وقول ابن القيم، ونسب القول لابن تيمية .

قلت : لا حاجة لإعادة ما ذكرناه عن ابن تيمية وابن القيم، ولكن عبارة ابن رشد وابن مفلح ليس منها ذكر للذهب أو الفضة، فالذهب بالصناعة يبقى ذهباً، والفضة كذلك، ولكن حديث ابن رشد وابن مفلح عن البر الذي يتحول إلى خبز أو نشأ، فإنه يصبح جنساً آخر غير البر، فلا أدري كيف أدخل الدكتور الذهب والفضة ؟!

الخاتمة

نسأل الله جلّت قدرته أن يجنبنا جميعاً الزلل والعمل، وألا يؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا.
"سبحان ربك رب العزة عما يصفون . وسلام على المرسلين . والحمد لله رب العالمين" .

مراجع التعليق

ابن تيمية ، أحمد بن عبد الحليم، مجموع فتاوى شيخ الإسلام، جمع وترتيب عبدالرحمن بن محمد بن قاسم - الرياض: تصوير الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ.

ابن حجر، أحمد بن علي، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، القاهرة : المطبعة السلفية ، د.ت.
أبو زيد، بكر بن عبد الله، المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل، الرياض: دار العاصمة بالرياض - الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ/١٩٩٧ م.

السالوس، علي، قصة الهجوم على السنة، القاهرة: دار السلام، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ/١٩٨٧ م.

الشافعي، محمد بن إدريس، الرسالة، تحقيق أحمد محمد شاكر، القاهرة: دار التراث، الطبعة الثانية، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م.

ابن القيم الجوزية، عبد الرحمن بن أبي بكر، إعلام الموقعين عن رب العالمين، القاهرة: دار الكتب الحديثة، ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م.

مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم بشرح النووي، القاهرة: دار أبي حيان، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م.

ابن مفلح، أبو عبد الله محمد، كتاب الفروع، القاهرة: دار مصر للطباعة، الطبعة الثانية، ١٣٨١ هـ / ١٩٦٢ م.

النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن علي بن شعيب، سنن النسائي بشرح السيوطي، اعتنى به ورقمه وصنع فهرسه

عبدالفتاح أبو غدة، بيروت: دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى المفهرسة، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.

النووي، محيي الدين بن شرف، المجموع شرح المهذب للشيرازي، تحقيق محمد نجيب المطيعي، جدة: مكتبة الإرشاد.